اليوم بيان الحكومة الجديدة أمام مجلس الشعب

الحكومة تقرر الانسحاب من الجهات الفاشلة

لم يعد أمامها متسع من الوقت للانتهاء من إعادة هيكلة الدعم

| هناء غانم

تقدم الحكومة الجديدة اليوم برئاسة الدكتور محمد الجلالي غازي الجلالي بيانها الحكومي أمام مجلس الشعب، والذي تنفرد «الوطن» اليوم في نشر أهم ما فيه، حيث تقر بأن ثمة أزمة مركبة وواقعاً معقداً أمام الحكومة، وهناك إشكاليات خارجية المنشأ، وإشكاليات داخلية تتعلق بشكل خاص بكيفية إدارة الموارد الوطنية فالحكومة مسؤولة عن كفاءة معالجة الإشكاليات الداخلية، ومسؤولة عن كفاءة إدارة هذه الموارد وعن تخصيصها وإعادة تخصيصها بما يحقق العائد الأمثل إذاً لا يمكننا القول بأن الحكومة ستكون قادرة على توفير التغذية الكهربائية بشكل مستمر لكل القطاعات، بسبب عدم توافر ما يكفي من مدخلات توليد الكهرباء، فإن الحكومة يجب أن تكون مسؤولة عن أي هدر أو فساد قائم أو محتمل في توزيع أي كميات متوافرة من الطاقة الكهربائية، كما أنه يوجد محدودية واضحة في الموارد المالية للدولة، تترافق مع تنامي عجز الموازنة العامة للدولة إلى مستويات غير مسبوقة.

وترى الحكومة أنه لم يعد أمامها متسع من الوقت للإنتهاء من ملف إعادة هيكلة الدعم الحكومي.

وفي ظل الصعوبات المالية العميقة التي تواجهها المالية العامة للدولة، وفي ضوء الإنتشار العشوائي للاستثمار العام الناجح في بعض الأماكن والفاشل في أماكن أخرى، وفي ضوء الصعوبات البالغة التي تواجه تجديد الاستثمار العام، أو إعادة تأهيله أو تطويره فإن القرار بالانسحاب من الجهات الفاشلة هو قرار استثماري رابح لن تتفرد الحكومة في اتخاذه عند استيفاء متطلبات صنعه، وعند ثبوت جدواه من وجهة النظر الوطنية العليا، ولا يفوتني هنا أن أؤكد أن القول بوجود أبعاد اجتماعية للقطاع العام، لا يجور إطلاقاً وجود مؤسسات خاسرة بل غارقة في الخسارة، في حين لا يكاد يظهر هذا البعد الاجتماعي، وان ظهر فهو لا يرقى إلى مستوى تبرير مثل هذا العجز الاقتصادي والتشغيلي والمالي.

وأكدت الحكومة أنها تنظر إلى القطاع الخاص على أنه شريك وطني في التنمية الاقتصادية، وشريك فاعل وموثوق في تحمل المسؤولية الاجتماعية، وهو بحق ثروة وطنية لم يتم استثمارها أو إطلاقها على النحو الأمثل يجب أن يكون القطاع الخاص حاضراً بقوة في بنية وتركيب الاقتصاد الوطني المعاصر إلى جانب القطاع العام، بل يجب أن يكون في دائرة الضوء قبل القطاع العام في كثير من الحالات وستوفر الحكومة كامل الدعم الممكن لهذا القطاع الحيوي لكي يأخذ مداه الوطني الأكثر جدوى، لضمان الاستثمار الأمثل لمواردنا الوطنية بكل موضوعية وكفاءة، فالحكومة تجمد لغة التطوير وتعتنق أيضاً ديانة الانتماء الوطني والهوية الوطنية بأبعادها الدستورية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأكدت وعيها بأن التحديات التي ستواجهها خلال فترة عملها القادمة ستكون كبيرة ومتعددة ناجمة عن عوامل داخلية وخارجية، وهذه التحديات ستكون دافعاً للحكومة للتعامل مع مفرزاتها، فعلى المستوى الداخلي تشكل محدودية الموارد المالية لمصلحة الاحتياجات لكل القطاعات المترافقة مع التنامي الكبير في حجم الدين العام أهم التحديات التي يجب التعامل معها، وعلى المستوى الخارجي ستواجه جهود الحكومة تحديات تتعلق باحتلال جزء من الأراضي السورية واستنزاف وسرقة الموارد والإجراءات القسرية الأحادية الجانب المفروضة على سورية من بعض الدول والمنظمات، ومفرزات الأزمات الخارجية المختلفة وأخرها الحرب على لبنان وغزة، والتحديات المتعلقة بالكوارث الطبيعية والبشرية، إضافة إلى التغيرات المصاحبة كالتصحر ونقص المياه» وأثرها في العديد من القطاعات.

وأوضحت الحكومة أن توجهاتها في بيانها الحكومي يتبلور في تنمية النشاط الاقتصادي الوطني ورفع مستوى الدخل الوطني والاعتماد على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كمرتكز لتحقيق النمو الاقتصادي، وحوكمة الجهاز الحكومي، وتطوير مؤسساته وتعزيز موارده البشرية ومراجعة سياسة الوظيفة العامة بما يحقق الكفاءة والفاعلية، واعتماد نجح التشاركية والحوار بين كل مكونات الدولة من قطاع حكومي وخاص وأهلي لتحقيق ما تضمنه البيان الحكومي.

التنمية الاقتصادية

أكدت العمل على توفير بيئة اقتصادية محفزة وجاذبة للاستثمار والإنتاج، تتسم بمؤشرات اقتصادية مستقرة تسهم في تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة، كما أكدت أنها تسعى لمواجهة التحديات التي تواجهها والتعامل مع مفرزاتها في معرض الاستمرار بإعادة هيكلة سياسات الدعم الحكومي لزيادة كفاءتها وخلق ترابط بين الدعم الاجتماعي والدعم الموجه لأغراض الإنتاج والسعي لتكامل القطاع الزراعي مع القطاع الصناعي لتوفير احتياجاته من كل المنتجات الزراعية التي يمكن إنتاجها محلياً، وتشجيع إحداث مناطق اقتصادية خاصة وتنموية وتطوير البيئة التشريعية ذات الصلة، و التحفيز الاستثماري التشريعي والتنظيمي والتمويلي المستهدف والمدروس للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الجديدة والقائمة، بما يدعم تطور هذه المشروعات، وتهيئة عملية انتقالها تدريجياً إلى حجوم أكبر.

توصيات جديدة حول الترشح للوظائف القيادية

فتح باب الترشح في مختلف الجهات العامة وتجاوز حصره في وزارة أو قطاع محدد ومرونة في شرط العمر

| الوطن

ناقشت لجنة القرار رقم 43 م، المكلفة بمراجعة بعض القرارات والإجراءات المتعلقة بمحاور المشروع الوطني للإصلاح الإداري خلال اجتماعها أمس في مبنى رئاسة مجلس الوزراء موضوع شروط ومعايير الترشح لمركز عمل «معاون وزير- مدير عام- أمين عام محافظة»، وكذلك موضوع ضوابط إشغال الوظائف لذوي القربى، وخرجت اللجنة بعدد من التوصيات، وهي: فتح باب الترشح لشغل مراكز العمل الموما إليها أعلاه ليكون من مختلف الجهات العامة، وكذلك من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات والمراكز البحثية والعلمية الأخرى، وتجاوز موضوع حصره في وزارة أو قطاع محدد بذاته، وذلك حرصاً من اللجنة على الاستفادة من كل الكوادر الوطنية في البلد، ومراعاةً للظروف الخاصة التي ترافقها محدودية في بعض المرشحين لبعض مراكز العمل، ولاسيما في بعض المحافظات التي تشهد حالة من عدم الاستقرار الإداري والوظيفي بسبب مفرزات الحرب ضد الإرهاب، وأعطاء مرونة مناسبة فيما يتعلق بشرط العمر لإشغال مراكز العمل الملمح إليها أعلاه لاعتبارات التوازن بين الطاقات الشابة التي تمتلك مؤهلات علمية واندفاعاً وحيوية في العمل من جهة، والخبرات والمعرفة الضمنية التي تم اكتسابها خلال سنوات العمل الطويلة من جهة أخرى، إذ حرصت اللجنة على تجاوز أي قيود تمنع أصحاب الكفاءات والخبرات من شغل مراكز عمل تصب في النهاية في المصلحة الوطنية العليا، وفق ضوابط ومعايير محددة تضمن الاستفادة من الطاقات الشابة، والخبرات المتراكمة للعاملين في الدولة.

فالاعتبار الرئيس الذي استندت اليه اللجنة في هذه المقاربة هو توفير أرضية قانونية مناسبة لخدمة المرافق العامة، أكثر من صياغة صكوك قانونية تستجيب لمصالح بعض المنادين بفتح أو تضييق المجال العمري لانتقاء المرشحين.

وجاء في التوصيات التمييز بين العقوبات الخفيفة والعقوبات الشديدة في سياق فرض شروط مانعة للترشح، بحيث يقتصر الشرط المانع للترشح على العقوبات التي تقترن بارتكابات وظيفية كبيرة، والتجاوز عن العقوبات الخفيفة التي قد تنشأ عن طبيعة العمل اليومي والتي لا تقترن بوجود مخالفات ملموسة تضر بالمال العام أو بالاستقرار الوظيفي للمرفق العام، إذ سعت اللجنة إلى إقامة التوازن بين الحفاظ على روح المبادرة والعمل والإبداع لدى العاملين من جهة، واستبعاد الكوادر التي تقوم بأفعال سلبية متعمدة تضر بالمصلحة الوطنية العليا من جهة أخرى.

وطالب المجتمعون في توصياتهم بإجراء مراجعة جذرية وعميقة للقرار 5 م. وتاريخ 2022/2/3 الناظم لشغل الوظائف لذوي القربى، لما ينطوي عليه من ملاحظات قانونية ووظيفية عميقة، حيث ذهبت اللجنة إلى قصر الموضوع على ارتباط بعض مراكز العمل المحددة «معاون وزير- مدير عام- أمين عام محافظة- مدير مركزي- محاسب إدارة- مدير مالي» مع الرئيس الإداري الأعلى للجهة العامة، إضافة إلى بعض الحالات الخاصة من قبيل عضوية مجالس الإدارة، ولجان التحكيم وغيرها.

كما أوصت اللجنة بعدم شمول هذا القرار لوزارات الأوقاف والداخلية والدفاع نظراً لخصوصية العمل لديها.

ويلحظ مثل هذا التوجه الهواجس المتعلقة بقيام شبكة مصالح في المرافق العامة الأكثر حساسية من جهة، وعدم تقييد حرية العاملين من جهة أخرى، بحسبان أن مجرد وجود صلة قربى بين بعض العاملين وفي مختلف المستويات الإدارية يجب ألا يكون مدعاةً لاتخاذ إجراءات إدارية وتنظيمية تؤثر في الاستقرار الوظيفي لهؤلاء العاملين.

فتح الحسابات المصرفية للمستفيدين من الدعم مستمر

«المركزي» لـ«الوطن»: 1,1 مليون حساب تم فتحها خلال ٣ أشهر

«التجاري» استقبل 300 ألف طلب و«العقاري» يفتح 20 ألف حساب شهرياً

| عبد الهادي شباط

كشف مصدر في مصرف سورية المركزي أن عدد الحسابات «للمستفيدين من الدعم» التي تم فتحها خلال المدة التي حددها المركزي 3 أشهر «تموز- آب- أيلول» وصل إلى حدود 1,1 مليون حساب وأن فتح الحسابات ما زال مستمراً حتى يتم استكمال فتح الحسابات للمستفيدين من الدعم وحول الإجراءات والتسهيلات بموجب تعاميم المركزي بخصوص مناويات لجزء من العاملين في المصارف لأغراض فتح الحسابات بعد انتهاء الدوام الرسمي «الفترة المسائية» بين أنها مستمرة وهناك تقييم للمناطق التي مازال يتركز فيها عدد المستفيدين الذين لم يفتحوا حسابات وسيتم التركيز عليها بعدة إجراءات منها رفع الوعي بضرورة وأهمية فتح حسابات لهم وسيتم تعزيز الإجراءات التي تسهم في تحفيزهم لفتح هذه الحسابات ومنها السيارات أو المكاتب الجوالة لفتح الحسابات وزيادة المناويات في المكاتب والفروع المتوفرة في هذه المناطق.

وفي المصرف العقاري بين سامر سليمان مدير الدفع الإلكتروني أن متوسط عدد فتح الحسابات شهرياً كان بحدود 20 ألف حساب وفي التجاري السوري بين مدير الدفع الإلكتروني أن عدد طلبات فتح الحسابات التي سجلت لدى التجاري السوري بحدود 300 ألف طلب تم تنفيذ نحو 280 ألف حساب تم فتحها وأن التجاري السوري مستمر في حزمة الإجراءات التي تفيد بتسهيل وتحفيز فتح الحسابات للمستفيدين من الدعم.

ويؤكد المركزي أنه بخصوص التوجه لإحلال الدعم النقدي بشكل مباشر محل الدعم العادي فإن مصرف سورية المركزي إحدى الجهات الحكومية التي لها دور مهم في تنفيذ هذا التوجه من خلال إشرافه على القطاع المصرفي، فقد اتخذ العديد من الإجراءات التي من شأنها المساعدة في الوصول للهدف المنشود وذلك من خلال إصدار قرارات وتعليمات لتعزيز النفاذ المالي ونشر الوعي المصرفي -في إطار عمل المصارف والمتعاملين على حد سواء- لتمكين المواطنين بسهولة من فتح حسابات مصرفية لاستخدامها في كل التعاملات المالية ولاسيما في المرحلة الحالية استقبال مبالغ الدعم عند إقرار الآلية الخاصة بذلك، حيث بين المصدر أن أهم الإجراءات التي عمل عليها المركزي زيادة ساعات الدوام الأصولي للمصارف حتى السادسة مساء والعمل أيام السبت من الساعة 9,00 صباحاً حتى 4,00 مساءً وبحيث ينحصر الدوام في الفترات الإضافية على فتح الحسابات المصرفية للمتعاملين، أو تفعيل الحسابات الجامدة لهم لتنشيطها أصولاً، والعمل بالبطاقة القصوى بهذا الصدد خلال ساعات الدوام الرسمي، مع العمل على تبسيط إجراءات فتح الحسابات وتسريع العملية ما أمكن، وتحديد الحدود القصوى للتكاليف المتعلقة بفتح الحسابات المصرفية والحصول على بطاقات مصرفية وإلزام المصارف بها لتخفيف الأعباء على المتعاملين ما أمكن، وتسريع وتبسيط إجراءات الانتشار وتقديم الخدمات المالية على أوسع نطاق بتكلفة أقل وإجراءات أبسط لدى المصارف.

كما أوضح أنه في إطار التنسيق مع الجهات الأخرى والأطراف المعنية بهذا المشروع وفق التوجيهات الحكومية، يتم التنسيق مع وزارة الاتصالات والتقانة بخصوص هذا الموضوع، حيث إنه تم العمل على تجهيز البيانات التفصيلية للحسابات المصرفية للأفراد للبدء ببناء قاعدة البيانات الخاصة بمنصة الحسابات المصرفية وتم تسليمها للشركة المطورة للمنصة ليصار إلى استكمال الإجراءات اللازمة لإطلاق تلك المنصة عند الجاهزية أصولاً، إضافة إلى مشاركة مصرف سورية المركزي في مشروع بناء منصة الدعم النقدي الجاري العمل عليها بالتنسيق مع الوزارة من خلال عضوية اللجان المشكلة بهذا الخصوص.

إسدال الستار على انتخابات غرف التجارة.. والمحطة الأخيرة في دير الزور

صافي لـ«الوطن»: الاعتراضات كانت قليلة ولجان الإشراف عالجتها بشكل فوري

| رامز محفوظ

اختتمت أمس انتخابات غرف التجارة السورية بالكامل التي كانت المحطة الأخيرة فيها انتخابات غرفة تجارة دير الزور التي تنافس فيها 8 أعضاء على 7 مقاعد لمجلس إدارة الغرفة، وشهدت ارتياحاً من المرشحين والناخبين لاعتماد آلية الانتخاب الإلكتروني التي أرست العدالة والمساواة في الانتخابات حسبما قال رئيس لجنة الإشراف العام على انتخابات غرف التجارة وغرف التجارة والصناعة المشتركة زين صافي.

وحول واقع الانتخابات بالكامل خلال الدورة الحالية بين صافي في تصريح لـ«الوطن» أن الانتخابات جرت بسلاسة وشفافية كاملة وجميع المرشحين والناخبين في كل الغرف أشادوا بالعملية الإلكترونية المعتمدة خلال الدورة الانتخابية الحالية.

وبالنسبة للاعتراضات المقدمة من المرشحين قال إنه من الطبيعي أن تشهد أي عملية انتخابية حالات اعتراض لكن خلال الدورة الحالية كانت نسبة الاعتراضات على سير العملية الانتخابية قليلة جداً وأي اعتراض كانت لجان الإشراف تعالجه بشكل فوري.

وبين أنه خلال الأسبوع القادم بتاريخ 23 أو 24 سيصدر قرار من وزير التجارة الداخلية بأسماء المنتخبين والمعينين، مشيراً إلى أن المعينين ضمن مجلس إدارة أي غرفة يكونون من ضمن الشرائح غير الممثلة في الغرفة بمعنى أنهم من أصحاب المهن غير الممثلة في الغرفة، لافتاً إلى أن انتهاء مهام مجالس الإدارة السابقين لغرف التجارة واستلام مجالس الإدارة الجديدة سيكون بتاريخ 24 الشهر الجاري.

بالنسبة لموعد تشكيل المكتب التنفيذي في غرف التجارة واتحاد غرف التجارة أوضح رئيس لجنة الإشراف على الانتخابات أنه بعد أيام قليلة من صدور القرار بأسماء المنتخبين والمعينين يجتمع مجلس الإدارة الجديد في كل غرفة لانتخاب المكتب التنفيذي للغرفة ومن ثم تجتمع المكاتب التنفيذية في كل الغرف في مقر الاتحاد ويتم انتخاب المكتب التنفيذي لاتحاد الغرف.

وأكد أن مجلس إدارة الاتحاد يتألف من رؤساء الغرف التجارية وغرف التجارة والصناعة المشتركة في المحافظات ومن أمين سر غرفة تجارة دمشق وأمين سر غرفة تجارة حلب ومن عضو ينتخب من مجلس إدارة كل غرفة من الغرف التي يكون عدد أعضاء مجلس إدارتها ثمانية عشر عضواً لمدة سنتين، إضافة إلى ستة أعضاء يسميهم وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بقرار يصدر عنه وذلك لمدة أربع سنوات من ضمنهم أربعة أعضاء من الجهات العامة «بمرتبة مدير على الأقل» بينهم ممثل عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وممثل عن وزارة المالية، والاثنان البقية عضوان من القطاع الخاص.

وأشار إلى أن المرسوم الذي صدر عن الرئيس بشار الأسد الخاص بتوزيع المرشحين للانتخابات إلى شرائح إضافة إلى اعتماد آلية الانتخابات الإلكترونية شجع الكثير من المرشحين الجدد الذين لم يكونوا ضمن مجالس الإدارة السابقة للترشح للانتخابات ونتيجة لذلك كانت نسبة الناجحين الجدد كبيرة.

وختم صافي بالقول: نتمنى أن تكون مجالس الإدارة للمنتخبين في كل المحافظات شركاء حقيقيين للوزارة وتكون عبارة عن فريق عمل واحد يعمل من أجل تحسين الواقع الاقتصادي والتجاري.

في سياق متصل بين عضو منتخب في غرفة تجارة دمشق لـ«الوطن» أن رئيس اتحاد غرف التجارة كان سابقاً هو نفسه الذي يشغل منصب رئيس غرفة تجارة دمشق لكن بعد صدور القانون رقم 8 لعام 2020 جاء فيه أن مناصب رئاسة الاتحاد وأمانة السر وخزانة الاتحاد تخضع للانتخابات، مشيراً إلى أنه نظراً لقرب غرفة تجارة دمشق من الوزارات والجهات المعنية بالشأن الاقتصادي كان العرف سابقاً بأن يكون رئيس غرفة تجارة دمشق هو رئيس اتحاد الغرف وأمين سر الغرفة هو أمين سر الاتحاد، كما كان رئيس غرفة تجارة ريف دمشق خازناً في اتحاد غرف التجارة ومنصب نواب رئيس اتحاد الغرف كان لرؤساء غرف حمص وحلب.

الذهب يرتفع ٢٥ ألف ليرة في السوق المحلية

| الوطن

ارتفع سعر الذهب في السوق المحلية 25 ألف ليرة سورية للغرام الواحد عيار 21 قيراطاً عن السعر الذي سجله يوم الخميس.

وحسب النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات بدمشق أمس سجل غرام الذهب عيار 21 سعر مبيع مليوناً و160 ألف ليرة وسعر شراء مليوناً و159 ألف ليرة، في حين سجل سعر الغرام عيار 18 سعر مبيع 994286 ليرة وسعر شراء 993286 ليرة.

وحددت الجمعية سعر مبيع الأونصة عيار 995 بـ42 مليوناً و500 ألف ليرة وسعر مبيع الليرة الذهبية عيار 21 بـ9 ملايين و735 ألف ليرة.

وأكدت الجمعية على الحرفيين ضرورة الالتزام والتقيد بالتسعيرة النظامية الصادرة عنها وبالرابط الإلكتروني وإعطاء فاتورة نظامية عليها لصاقة «كيو ار» على أن يتم استيفاء الرسم المالي بعد احتساب سعر الذهب للقطعة، مضافاً إليه أجور التصنيع، مشيرة إلى أن أي مخالفة تعرض الحرفي للمساءلة القانونية والمالية كما يمكن إرسال الشكاوى على أرقام الشكاوى في الجمعية.

وعالمياً ارتفع الذهب في التعاملات الفورية فوق مستوى 2700 دولار للأونصة للمرة الأولى على الإطلاق، ليواصل مكاسبه بدعم من التوقعات بزيادة تيسير السياسة النقدية والإقبال على الملاذ الآمن بسبب عدم اليقين بشأن الانتخابات الرئاسية الأميركية والصراعات في الشرق الأوسط.

وصعد الذهب في المعاملات الفورية 1 بالمئة إلى 2720,05 دولاراً للأونصة، وزاد الذهب حتى الآن هذا الأسبوع 2,4 بالمئة.

كما وصلت العقود الأميركية الآجلة للذهب إلى 2730 دولاراً عند التسوية.

وقال المحلل المستقل روس نورمان «يتجاهل الذهب عوامل رئيسية مثل انخفاض التضخم وعوائد سندات الخزانة ويواصل الارتفاع».

وارتفعت أسعار الذهب أكثر من 31 بالمئة هذا العام بسبب التوتر الجيوسياسي والتوقعات بأن البنوك المركزية الكبرى، ومن بينها الفدرالي الأميركي، ستزيد من التيسير النقدي.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، فقد ارتفعت الفضة في المعاملات الفورية 1,2 بالمئة إلى 32,08 دولاراً للأونصة وتتجه لتحقيق مكاسب أسبوعية، وارتفع البلاتين 1,5 بالمئة إلى 1007,25 دولارات وصعد البلاديوم 1,5 بالمئة إلى 1057,82 دولاراً.